الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.10*

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
28 December 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

لمعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماك – دونالد . . . . . (سورينام)

ثم : السيدة شيبانوفيتش (نائبة الرئيس) . . . . . (الجبل الأسود)

المحتويات

كلمة رئيس الدورة السابعة والستين للجمعية العامة

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-54965X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

كلمة رئيس الدورة السابعة والستين للجمعية العامة

١ - **السيد يريميتش** (رئيس الدورة السابعة والستين للجمعية العامة): قال إن اللجنة الثالثة تقوم بدور بالغ الأهمية في النهوض بالشؤون الاجتماعية والإنسانية وحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه على الرغم من أن جدول أعمال الدورة الحالية جدول زاخر بالمواضيع فهو يحث الوفود على التوصل إلى توافق للآراء على أوسع نطاق ممكن بشأن البنود قيد المناقشة.

٢ - واستطرد قائلا إن المناقشة المتعلقة بحقوق المرأة بالغة الأهمية، وإن الهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين هدف جدير بالدعم العالمي. ورحب بالتوجيهات المقدمة إلى الدول الأعضاء بشأن تمكين النساء والفتيات من جانب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٣ - وأشاد بأعمال اللجان الفرعية للجمعية العامة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان. وقال إن التقرير المتعلق بالدورتين التاسعة عشرة والعشرين للمجلس ودورته الاستثنائية التاسعة عشرة (A/67/53) سيكون بندا هاما على جدول أعمال اللجنة الثالثة. وإن من الأهمية البالغة أن ترتكز أعمال المجلس على المبادئ الأساسية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، وأن يتمكن من مواجهة التحديات التي يزخر بها عالم متغير. ووجه الاهتمام أيضا إلى أعمال المكلفين بولايات في إطار الاجراءات الخاصة والمقررين الخاصين.

٤ - وتابع قائلا إن ثمة أولوية أخرى للجمعية العامة هي العملية المستمرة لتعزيز منظومة هيئات معاهدات حقوق الإنسان، بهدف زيادة أثر تلك المعاهدات على أصحاب الحقوق وأولي المسؤوليات على الصعيد الوطني مع الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء في الوقت ذاته.

٥ - ودعا أعضاء اللجنة إلى الحفاظ على مناخ عمل بناء لتيسير التوصل إلى توافق للآراء. وأضاف أنه يفهم أن القضايا التي نشأت عند بدء الدورة قد حُلت وأن أعمال اللجنة حتى الآن جديرة بالثناء. وشجع الأعضاء على العمل مع اللجنة الثانية فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال التي تعنى بها كلتا الهيئتين، من أجل تعزيز الاتساق في أعمال الجلسات العامة وتنشيط الجمعية العامة.

٦ - واسترسل قائلا إن كثيرا من المسائل التي تتناولها اللجنة الثالثة مسائل مثيرة للجدل، بما في ذلك الحالات التي تخص بلدان بعينها، وعقوبة الإعدام، وقضية فلسطين، وتشويه صورة الأديان والتعصب، وهو موضوع يتسم بحساسية خاصة في الوقت الراهن. وإن حرية التعبير هي حق مقدس من حقوق الإنسان، ولكن انتهاكها يمكن أن يفضي إلى خطاب محرض على الكراهية. وإن الإهانات المتمثلة في الاتهام بالتجديف الموجهة إلى شخصيات ومعتقدات دينية في الشهور الأخيرة ينبغي إدانتها بأغلظ العبارات. وينبغي للجمعية العامة أن تتخذ إجراءات بشأن حالات الإساءة مثل الفيلم الذي ينمي التعصب الديني والذي أدى إلى خسائر في الأرواح. وحث اللجنة الثالثة على إعداد قرار تؤيده أغلبية واسعة وبذلك يتيح للجمعية العامة أن ترسل رسالة سياسية وأخلاقية قوية. وأضاف أنه بينما يُسلم بالحساسيات التي تحيط بهذه القضية، فهو يشجع اللجنة على مباشرة القيادة باسم الجمعية العامة.

٧ - وأعرب عن استعداده للتعاون على نحو وثيق مع اللجنة بشأن أية مسائل تنشأ خلال الدورة الحالية.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/67/220 و A/67/227 و A/C.3/67/L.2)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/67/38 و A/67/170 و A/67/258 و A/67/261)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين** (تابع) (A/67/185 و A/67/347)

٨ - **السيدة فارنغالو** (ليبريا): قالت إن استخدام الاغتصاب كسلاح في وقت الحرب في ليبريا أفضى إلى وضع التشريعات ذات الصلة في السنوات اللاحقة للصراع. وتُفرض الآن عقوبة بالسجن لمدة عشر سنوات وأنشئت محكمة خاصة للمحاكمة في قضايا العنف الجنسي. وقد عُزز اختصاص وزارة العدل ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية من أجل المحاكمة على هذه الجرائم وحماية ودعم المرأة. وسيتم نشر وحدات معنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في أنحاء ليبريا بحلول عام ٢٠١٤. وأضافت أن وحدات حماية النساء والأطفال التابعة للشرطة الوطنية الليبرية مسؤولة عن التحقيق في هذه القضايا. ويقدم التدريب لأفراد الشرطة والمحامين والقضاة ويجري إصدار قانون بشأن العنف المنزلي.

٩ - واستطردت قائلة إن حوادث اغتصاب الأحداث بلغت في عام ٢٠١٢ نصف مجموع جرائم العنف المرتكبة ضد النساء، تليها جرائم العنف المترلي والاغتصاب والاعتداء الجنسي والاغتصاب الجماعي. وأضافت إن حوادث الاغتصاب لم تنخفض إلا قليلا بالمقارنة بعام ٢٠١١؛ بيد أن نوعية الإحصاءات تحسنت، وتعنى الخدمات المقدمة أن النساء يشعرن بأنهن أقدر على الإبلاغ عن الجرائم وطلب المساعدة.

١٠ - وأضافت قائلة إن خطة العمل الوطنية لمنع العنف القائم على نوع الجنس وإدارته في ليبريا تستهدف تحسين إجراءات منع العنف وتلبية احتياجات الناجيات من العنف، بمن فيهن ذوات الإعاقة. وقد انشئت دائرة شاملة لكل الخدمات وزادت إدارة حالات الإحالة من الإبلاغ عن الحوادث وملاحقتها بنسبة ١٠ في المائة. وبدأ تشغيل مراكز نفسية - اجتماعية ومآوي في ثلاث مقاطعات وسيتم التوسع في إنشائها في كامل البلد. وتكفل البرامج التي تتيح للناجيات بدء أعمال تجارية صغيرة والوصول إلى صندوق للهبات يكفل تلبية احتياجاتهن العاجلة والطويلة الأجل.

١١ - وتابعت قائلة إن حكومة بلدها قد شنت حملات وطنية تستهدف العنف ضد النساء والأطفال وتشارك في حملة الستة عشر يوما السنوية لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس. وهي تبث برامج إذاعية وتليفزيونية عن هذا الموضوع وكلفت بإجراء دراسة عن أسباب العنف الجنسي ونظمت اجتماعات تضم القادة التقليديين. وأضافت أن وزارة التعليم تدرج مواد بشأن العنف القائم على نوع الجنس ضمن مقرراتها لتعليم المهارات الحياتية. ويجري أيضا إشراك شبكات الرجال في ذلك الجهد، إذ أنه من الضروري تسخير طاقات الرجال من أجل النهوض بالمرأة.

١٢ - وأردفت قائلة إنه يجري إدماج شواغل المرأة في السياسة الوطنية وترجمة خطط العمل إلى منافع تعود على المرأة. وسيتم مواءمة السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية مع خطة العمل الوطنية لمنع العنف القائم على نوع الجنس وإدارته في ليبريا وخطة العمل التي وضعت عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسيساعد استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في إحصاءات الجنسين على تحسين أداء الخدمات وتحقيق المساواة.

١٣ - واسترسلت قائلة إن وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية تعمل على تحسين ظروف المرأة في القطاع غير الرسمي، وزيادة فرص حصول المرأة على الخدمات المالية، وتحسين تعليم النساء والفتيات، وتمكين الشابات عن طريق محو الأمية والتدريب على الأعمال التجارية الصغيرة.

١٤ - وتابعت قائلة إن أمانة وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية التي انشئت عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قد عبأت المرأة من أجل المشاركة في انتخابات عام ٢٠١١، وقامت بتدريب المرشحات وقدمت لهن الدعم المالي. وأضافت قائلة إن الجهود الحكومية للنهوض بالمرأة تواجه تحديات ناجمة عن نقص الموارد البشرية، والإنفاذ غير الكفء للسياسات ونقص البيانات والتنسيق، ولكنها لا تفتقر إلى الإرادة السياسية والإصرار على النجاح.

١٥ - **السيدة نيانغ** (السنغال): قالت إن وفدها يأسف لأن الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) لن يتحقق بحلول عام ٢٠١٥، على الرغم مما أحرز من تقدم. وأنه قد جرى التأكيد من جديد في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) على أنه ينبغي للنساء والفتيات أن يشاركن على نحو تام في عملية اتخاذ القرار.

١٦ - واسترسلت قائلة أن حكومة بلدها تعتبر المساواة بين الجنسين أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتمكين المرأة. وقد شكلت النساء في السنغال رابطات، منها المجلس السنغالي للمرأة، الذي يدعو إلى بناء القدرات من خلال التدريب الأساسي، والمحفل النسائي للانتخابات السلمية. وأضافت إن الحكومة عممت المنظور الجنساني ضمن جميع الاستراتيجيات الإنمائية، مع التأكيد على وضع المرأة الريفية.

١٧ - واستطردت قائلة إن وزارة المرأة والطفل والأعمال الحرة للمرأة قد أنشئت لتناول حقوق المرأة والفئات الضعيفة. وقد صدقت حكومتها على جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، وسنت قانونا بشأن المساواة بين الجنسين في المؤسسات القائمة على الانتخاب. وهي تكفل المساواة في فرص امتلاك الأراضي ووسائل الإنتاج وتوفر خدمات الولادة بالمجان، وتنفذ خطة عمل مابوتو للاتحاد الأفريقي، وأنشأت صندوقا وطنيا لتحسين فرص حصول المرأة على التمويل المتناهي الصغر.

١٨ - **السيد إيرازوريس** (شيلي): قال إن حكومة بلده تعتبر المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة أمرين ضروريين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن حقوق الإنسان. ولذلك فقد اعتمدت عددا من القوانين بهدف إتاحة فرص متساوية للمرأة، ووضعت برامج لتحسين فرص العمل المتاحة للنساء ربات الأسر، وأنشأت اللجنة الاستشارية الرئاسية المعنية بالمرأة والعمل والأمومة.

١٩ - وأردف قائلا إن التحديات الرئيسية في مجال التعليم تشمل توسيع نطاق التغطية لمرحلة ما قبل الدراسة وتخفيض معدلات التسرب. وتبلغ نسبة التغطية بالتعليم الأساسي ١٠٠ في المائة في حين تبلغ نسبة الحضور بالمدارس المتوسطة ٩٠ في المائة. وتمثل نسبة النساء اللاتي يتممن التعليم العالي ٦ من ١٠. ومن مجالات الاهتمام الأخرى الاحتياجات التعليمية للنساء والفتيات الريفيات والمنتميات إلى الشعوب الأصلية والنساء الحوامل والأمهات صغيرات السن.

٢٠ - واستطرد قائلا لقد أنشئ نظام شامل للصحة يولي أولوية عالية لصحة المرأة. وقد تحققت إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في الحد من انتشار الإصابة

بفيروس نقص المناعة البشرية بين الحوامل في عام ٢٠١٠. ومن أهداف استراتيجية الصحة الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ تخفيض معدل الإصابة بالفيروس بين الحوامل المراهقات بنسبة ١٠ في المائة. وقد أمكن تحقيق هذا النجاح حتى الآن بفضل إتباع نهج وقائي يربط بين الصحة الجنسية والإنجابية والصحة النفسية.

٢١ - وانتقل إلى الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة فقال إنه على الرغم من أن عدد النساء اللاتي صوتن في انتخابات ٢٠٠٩ أكثر من عدد الرجال، لا تزيد نسبة النساء عن ١٣,١ في المائة في مجلس الشيوخ و١٤,٢ في المائة في مجلس النواب. ويجري إعداد مشروع قانون لتحسين سُبل وصول المرأة إلى المناصب التي تُشغل بالانتخاب.

٢٢ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة أشار إلى أن قانون مكافحة قتل الإناث بدأ نفاذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ووضعت برامج لمنع العنف المترلي وحماية ضحاياه، وللاكتشاف المبكر للعنف. وأنشئت أيضا مراكز لمعاملة مرتكبي العنف المترلي الذكور. وثمة قانون يُجرِّم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرات يهدف إلى منع الاتجار بالنساء والفتيات. ويقوم المكتب الوطني لشؤون المرأة بتنفيذ مشروع رائد لإسكان ضحايا الاتجار بالبشر، ووضع سياسة وطنية في هذا الشأن.

٢٣ - وتابع قائلا إن التضامن الدولي أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بهدف تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٤ - **السيد أوسوريو** (كولومبيا): قال إن حكومة بلده جعلت السياسة العامة الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين للمرأة أولوية، وقدمت مؤخرا مخططا أسفر عنه التشاور مع المجتمع المدني والمجلس الرئاسي لتحقيق المساواة للمرأة؛ وقد كان الدعم الدولي، لا سيما المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من الشركاء الدوليين أمرا أساسيا.

٢٥ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم ضيقة في كولومبيا، فهي فجوة واسعة في مجال العمالة. ويبلغ معدل البطالة بين النساء ضعف معدل البطالة بين الرجال؛ ويقل دخل المرأة العاملة في القطاع الخاص بنسبة ٢٠ في المائة عن دخل الرجل عن العمل ذاته. وتبلغ نسبة الحوامل ١٩ في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة، وقد ارتفع معدل الوفيات النفاسية بالمقارنة بعام ٢٠١١. ولذلك فقد أنشأت حكومته مكاتب للشؤون الجنسانية في الوزارات والأمانات المحلية، ونفذت خطة عمل لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج والاستراتيجيات. وثمة مثال على ذلك هو وزارة العمل التي وضعت البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين في مكان العمل، بهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، والتشجيع على مشاركتها في سوق العمل والعمل على وضع سياسات لحماية ضحايا العنف المسلح القائم على نوع الجنس.

٢٦ - واستطرد قائلا إن الحكومة تشجع على وضع ترتيبات عمل مرنة لدعم النساء ذوات الإعاقة والأمهات ربات الأسر والأمهات الحاضنات ولتأهيل المحاربات، مع العمل في نفس الوقت على تعزيز السياسات الرامية إلى مساعدة النساء الضعيفات على التغلب على الفقر المدقع من خلال توفير التمويل المتناهي الصغر ورأس المال اللازم لمباشرة الأعمال الحرة. وقد انضمت إلى جماعة أمريكا اللاتينية لممارسات ضمان المساواة بين الجنسين وتقوم بتنفيذ برنامج اعتماد نظم إدارة المساواة بين الجنسين.

٢٧ - وأردف قائلا إن الحد من معدل اعتلال ووفيات الأمهات يعد أولوية عالية، وقد وضعت الحكومة سياسة

بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية بهدف الحد من حمل المراهقات.

٢٨ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده غيرت القانون حتى يمكن لأي شخص أن يبلغ عن العنف المترلي وعدم توفير الكفالة وأن يتم التحقيق في تلك الحالات من جانب قاض مختص. كذلك تم توفير التدريب لموظفي الخدمة المدنية العاملين مع الإناث ضحايا العنف، وأنشئت آليات للتنسيق، بما في ذلك لجان المراقبة القانونية، واللجان المشتركة بين المؤسسات، واجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالاتجار بالبشر، والعنف القائم على نوع الجنس، وتوفير الرعاية للأطفال والمراهقات ضحايا الاعتداء الجنسي والعنف المترلي. وتتولى لجان داخل مكتب النائب العام مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم العنف ضد النساء، وإبراز بوادر الإنذار المبكر بشأن العنف.

٢٩ - واختتم كلامه قائلا إنه تم تحسين سبل وصول المرأة إلى العدالة من خلال إنشاء مراكز معنية بضحايا العنف الجنسي والعنف المترلي. وأنشئ خط هاتفي لتقديم المشورة المجانية، كما أنشئت شبكات نسائية لمكافحة العنف، يتم دعمها من خلال المجالس المجتمعية النسائية.

٣٠ - **السيدة فادياتي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إنه ينبغي للجنة أن تدرس تحديات الأزمة الاقتصادية والتدخل العسكري الأجنبي والجزاءات الاقتصادية المفروضة من جانب واحد وخطر العدوان العسكري والافتقار إلى العدالة والروحانية على صعيد العالم.

٣١ - وأردفت قائلة إن الأسرة أساسية لصون كرامة المرأة وتمكينها، وينبغي أن تكون الأساس لتحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، شأنها شأن الاحترام للقيم السماوية والخصائص التي يتسم بها كل بلد بعينه. وتبعا لذلك، أنشأت حكومتها المقر الوطني الرفيع المستوى للأسرة، الذي يشرف عليه رئيس الجمهورية، ويضم ثمانية وزراء أعضاءً فيه.

٣٢ - وتابعت قائلة إن حكومتها استضافت في آب/أغسطس ٢٠١٢ مؤتمر القمة السادس عشر لحركة عدم الانحياز وكررت فيه الحركة تأكيد التزامها بإعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، والاستعراض والتقييم اللذين يجريان كل خمس سنوات، وأعربت عن تصميمها على القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، وأعادت بيان مواقفها بشأن إصلاح الأوضاع الجنسانية بالأمم المتحدة، واعترفت بأهمية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة، وكررت تأكيد طلبها بأن تعين هيئة الأمم المتحدة للمرأة مركز تنسيق للنساء اللاتي يعشن تحت الاحتلال الأجنبي.

٣٣ - وفي معرض الحديث عن تقرير المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص (A/67/261)، قالت إن وفدها يلاحظ القلق المتزايد بشأن الاتجار بالنساء والأطفال في نصف الكرة الأرضية الغربي ويحث بلدان المقصد على منعه وحماية ضحاياه. وأضافت إن منع وقوع الاتجار بالنساء ضروري أيضا لإنهاء العنف ضد النساء، ولذلك فقد عززت حكومتها من إطارها القانوني وإطار سياساتها واضطلعت ببرامج للتوعية والدعوة. وقد أنشئت فرقة عمل، تحت إشراف مركز المرأة وشؤون الأسرة والقضاء، لتقييم عملية إعداد مشروع قانون بشأن العنف المترلي.

٣٤ - واسترسلت قائلة أنه يجري تعميم المنظور الجنساني ضمن سياسات التنمية الوطنية واستخدامه كأداة للميزنة لكفالة تخصيص موارد كافية لتمكين المرأة وتنمية قدراتها في جميع الوزارات. وأضافت إن المرأة الإيرانية نموذج يحتذي في مجال العلم والتعليم والصحة والاقتصاد والتجارة والإنتاج، وهناك أربع نساء عضوات في مجلس الوزراء.

٣٥ - تولت السيدة شيبانوفيتش (الجبل الأسود)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٣٦ - السيدة سومي (اليابان): قالت إن حكومة بلدها شددت على مشاركة الرجال والنساء على قدم المساواة في أعمال التعافي من زلزال آذار/مارس ٢٠١١ الذي أصاب ساحل اليابان، وقدمت قرارا يستند إلى تجربتها إلى الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة. وإن اليابان ملتزمة بإقامة مجتمع يقوم على المساواة بين الجنسين، كما هو مبين في خطتها الأساسية الثالثة بشأن المساواة بين الجنسين المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأضافت إن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قد أشادت بتعزيز حكومتها للتدابير الخاصة المؤقتة المتخذة لزيادة توظيف المرأة في الحياة العامة، على النحو المشار إليه في التقرير المتعلق بمتابعة الحكومة اليابانية للملاحظات الختامية للدورة الرابعة والخمسين للجنة.

٣٧ - واستطردت قائلة إن اليابان ترى أن التمكين الاجتماعي – الاقتصادي للمرأة جزء لا يتجزأ من عملية الإنعاش؛ ولذلك فقد اعتمدت الحكومة خطة عمل للإنعاش الاقتصادي عن طريق تمكين المرأة تركز على توعية الرجال وتنفيذ خطوات إيجابية وتشجيع موظفي الخدمة العامة على القيام بدور رائد. وتقترح الاستراتيجية الشاملة لنهضة اليابان اتخاذ تدابير لتنفيذ أجزاء من خطة العمل، على أن تنفذ بقية الأجزاء من خلال خارطة طريق يتم إعدادها بنهاية عام ٢٠١٢.

٣٨ - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها ستوفر ٣,٥ بلايين دولار للمساعدة التعليمية و٥ بلايين دولار للصحة، بما في ذلك نموذجها لصحة الأم، المسمى كفالة حصول الأمهات والرضع على الرعاية المنتظمة، الذي يكفل تواصل تقديم الرعاية من الحمل إلى ما بعد الولادة كجزء من الجهد المستمر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تلك المتصلة بالقضايا الجنسانية خلال فترة السنوات الخمس الممتدة من عام ٢٠١١.

٣٩ - وأضافت قائلة إن قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٩٠ أوجد فهما مشتركا للأمن البشري، الذي يعد دعامة من دعائم الدبلوماسية اليابانية. وإن حكومة بلدها مولت مشاريع من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، لحماية المرأة والأفراد الضعاف، وتنمية قدراتهم ومساعدتهم على المشاركة في المجتمع.

٤٠ - وتابعت قائلة إن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن يعتبر مسألة ملحة. وينبغي أن تشارك المرأة في صياغة الدساتير والقوانين وفي المراحل الانتقالية السياسية والاقتصادية. وإن حكومة بلدها تدعم وزارة شؤون المرأة الأفغانية من خلال وكالة التعاون الدولي اليابانية، بهدف تعزيز قدرتها الإدارية وتحسين ظروف المرأة الفقيرة.

٤١ - **السيد شير** (الجزائر): قال إن الجزائر، منذ تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٦ تقوم بإصلاح الإطار القانوني الوطني لوضع مسألة تمكين المرأة في محور سياساتها وبرامجها الوطنية. ونتيجة لإصدار قانون بشأن الأحزاب السياسية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، يحدد حصصا لتمثيل المرأة، انتخبت ١٤٦ إمرأة في مجلس الشعب الوطني في انتخابات أيار/مايو ٢٠١٢، بالمقارنة بـ ٣١ إمرأة في الفترة السابقة. كما أنشئ المجلس الوطني للأسرة والمرأة، ووضعت أيضا الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان للنهوض بالمرأة وإدماجها.

٤٢ - وأردف قائلا إن نسبة قيد الفتيات بالمدارس بلغت ٩٧ في المائة في عام ٢٠١٠، وتحسنت نسبة البنات إلى البنين. وزاد عدد البنات على عدد البنين في التعليم العالي منذ

عدة سنوات. وزادت أيضا مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار. وزادت نسبة عمالتها في القطاع العام زيادة كبيرة، وتمثل المرأة الآن ٣٨ في المائة من العاملين في القضاء. وتشمل الجهود المبذولة للوصول إلى المرأة الريفية برامج لمحو الأمية والتدريب المهني على توليد الدخل.

٤٣ - واستطرد قائلا إن الجزائر قدمت تقريريها الدوريين الثالث والرابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في شباط/فبراير ٢٠١٢، وهي تدرس الآن الملاحظات الختامية للجنة على هذين التقريرين. وقد قامت أيضا بعملية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقبلت معظم توصياته، بما في ذلك تلك المتصلة بالقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة.

٤٤ - **السيدة البرغوتي** (المراقبة عن فلسطين): قالت إن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين أساسي لتحقيق المساواة للمرأة والنهوض بها وتمكينها.

٤٥ - واسترسلت قائلة إن المرأة الفلسطينية تتحمل وطأة الاحتلال الإسرائيلي، التي تؤثر انتهاكات حقوق الإنسان في ظله على أحوالها الاجتماعية — الاقتصادية والنفسية وأحوال أطفالها. وإن توسع إسرائيل في إنشاء المستوطنات غير القانونية، وبناء جدار الفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة، والزيادة في عمليات هدم المنازل، والقيود المفروضة على التنقل، وتدمير الممتلكات أعمال تهدد بقاءها ورفاهها.

٤٦ - واستطردت قائلة إن ٢٥ في المائة من السكان الفلسطينيين محتجزون منذ عام ١٩٦٧ انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة. وعلى الرغم من أن أغلب المحتجزين من الرجال، تتحمل النساء التكاليف الاجتماعية والمالية ويضطررن إلى القيام بدور إضافي لكفالة أسرهن.

٤٧ - وتابعت قائلة إن المرأة الفلسطينية لا تعاني فقط من العنف المترلي ولكنها تعاني أيضا من العنف السياسي الذي تمارسه قوات الاحتلال والمستوطنون غير الشرعيين. وقد اعتمدت السلطة الفلسطينية استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٩، أعدتها وزارة شؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتدريب المرأة وتمكينها، وتقديم الدعم الاجتماعي، والعمل على وضع إطار قانوني للقضاء على العنف.

٤٨ - وختمت كلامها قائلة إنه لكي تتمتع المرأة الفلسطينية بالحرية في دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، يلزم تقديم مزيد من المساعدة من المجتمع الدولي. إذ أنه ينبغي وضع حد لما تعانيه المرأة الفلسطينية وأسرتها تحت الاحتلال، وينبغي محاسبة إسرائيل على جرائمها.

٤٩ - **السيدة أوجيامبو** (كينيا): قالت إن مشكلة الاتجار بالنساء والفتيات هي فيما يبدو مشكلة مستعصية، ولكن آثارها الاجتماعية والاقتصادية والعاطفية جسيمة بشكل لا يمكن قبوله. ويجب على الأمم المتحدة أن تظهر الريادة في مجال السياسات بتيسير إقامة تعاون متسق بين الوكالات فيما بين جميع الأطراف المعنية من أجل الحد من الاتجار لا سيما في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وأضافت إن حكومتها أصدرت تشريعا لمنع الاتجار وحماية ضحاياه يقضي بمعاقبة الجناة بالسجن لمدة ٣٠ عاما. ويعترف التشريع بالضغوط التي تشجع على الاتجار، وينص على تدابير لإعادة إدماج الضحايا في المجتمع.

٥٠ - وانتقلت إلى الحديث عن تقرير الأمين العام عن العنف ضد المرأة (A/67/220) فقالت إنه لم يتناول على النحو الكافي حقيقة أن الجاني عادة ما يكون معروفا للضحية وأن الجاني والضحية يكونان عادة في سن مماثلة، وهي معلومات ستفيد في وضع خطة هادفة للحد من العنف المترلي. وعلاوة

على ذلك، فقد وضع رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) استراتيجيات ناجعة لمكافحة الجريمة المنظمة.

٥١ - واسترسلت قائلة إن التشريعات وخطط العمل لا يمكنها أن تذهب إلى أبعد من هذا المدى في التصدي للاتجار والعنف؛ إذ يلزم توفير الموارد لتثقيف الفئة المستهدفة وتعزيز أعمال الشرطة وبناء المآوي وإتاحة الخيارات للضحايا وتعزيز نظم العدالة الجنائية. وحتى إذا كانت هذه الإجراءات مرهقة ماليا فإن ما ينفق من مال سيكون إنفاقا في محله.

٥٢ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن موضوع المرأة الريفية في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة كان بمثابة انتكاسة كبيرة، يرى وفدها أنه يمكن مع ذلك تحقيق المشاركة الدولية حتى فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة. وبالنظر إلى قرب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الخامس المعني بالمرأة (بيجين + ٢٠) فقد حثت المجتمع الدولي على ألا يعرض للخطر المكاسب المتحققة حتى الآن، بل عليه الوفاء بالتزاماته.

٥٣ - **السيد جانجوا** (باكستان): قال إن وفده يسره أن يلاحظ ما تسهم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل النهوض بالمرأة وتمكينها؛ وإن حكومة بلده، بوصفها عضوا في مجلسها التنفيذي، ساعدت على صياغة خطتها الاستراتيجية.

٥٤ - واستطرد قائلا إن دستور باكستان يضمن مشاركة المرأة التامة في الحياة الوطنية. وتستند استراتيجيتها لتمكين المرأة إلى مكافحة تأنيث الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين ووضع حد للعنف ضد المرأة، وإصدار التشريعات من أجل حمايتها وتمكينها. وتستند خطة العمل الوطنية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وملاحظات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأضاف إن أول رئيسة وزراء وأول رئيسة برلمان في العالم الإسلامي كانتا إمرأتين باكستانيتين. وتشكل المرأة نسبة ٢٢,٢ في المائة من الجمعية الوطنية و ١٧ في المائة من مجلس الشيوخ، وتشغل مناصب وزارية. وهناك تجمع برلماني نسائي وطني، في حين أن هناك ٠٠٠ ٢٨ إمرأة رئيسات لمجالس محلية.

٥٥ - وأردف قائلا إن حكومة بلده أصدرت قوانين لمكافحة الممارسات المفضية إلى التمييز ضد المرأة، والتحرش في مكان العمل، والعنف المترلي. وقد أنشئت اللجنة الوطنية لوضع المرأة، التي تتمتع باستقلال تام، وأنشئ مكتب أمين مظالم لحماية المرأة من التحرش في مكان العمل.

٥٦ - ومضى قائلا إن برنامج بناظير لدعم الدخل يقدم الدعم المالي للمرأة المنخفضة الدخل، ويوفر المهارات لزيادة فرص الحصول على عمل، ويوفر التغطية الصحية والتأمينية، ويتيح فرص التعليم، ويقدم قروضا بدون فوائد لمباشرات الأعمال الحرة. وسيستفيد منه سبعة ملايين أسرة معيشية.

٥٧ - وتابع قائلا إن حكومة بلده ترى أن المرأة التي لا يمكنها أن تخطط لحياتها أو لأسرتها أو لحياتها الوظيفية ليست إمرأة حرة. وإن حكومة بلده ملتزمة بالميزنة المستجيبة للمنظور الجنساني من أجل تعزيز السياسات وتخصيص الموارد من منظور مراع للمنظور الجنساني. وجهودها المبذولة لتعزيز حقوق المرأة يدعمها قضاء مستقل، وإعلام حر، ومجتمع مدني مُفعم بالحيوية، وقطاع خاص نام، مما يساعد على ردع الانتهاكات وإتاحة الفرص والتوعية.

٥٨ - وأخيراً، لاحظ أن استعراض منهاج عمل بيجين بعد مرور ١٥ سنة، الذي أجري في عام ٢٠١٠، كشف عن وجود أوجه قصور في جميع مجالات اهتمامه الحاسمة الإثني عشر، وقال إنه يلزم بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق

بالجوانب الجنسانية للأهداف الإنمائية للألفية، ويُعد التعاون وإقامة الشراكات على الصعيد الدولي ضروريين لتحقيق ذلك.

٥٩ - **السيد الكانتارا ميخيا** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن خطة حكومة بلده الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين تستند إلى حقوق الإنسان وأنشطة رائدة عالية الأثر وإلى التنسيق بين المؤسسات. وإن مراعاة المنظور الجنساني أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية والصحة والعمالة والتعليم. وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، ففي الكونغرس، تمثل المرأة نسبة ٢٠,٨ في المائة من النواب في مجلس النواب، و ٩,٤ في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ. وفي الانتخابات الرئاسية التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٢ وللمرة الثانية في التاريخ، انتخبت إمرأة لشغل منصب نائب الرئيس. وقد شملت مبادرات الإدارة الجديدة تعميم المساواة بين الجنسين في جميع السياسات العامة، والقضاء على العنف المترلي، والعنف القائم على نوع الجنس ووضع برامج لتقديم الرعاية لضحاياهما، وزيادة العقوبات على جرائم العدوان، وتوفير مزيد من المرافق وبرامج تقديم المشورة للرجال الذين ارتكبوا هذه الجرائم، والتشجيع على السلوك الذكوري المسؤول من خلال نظام للتثقيف والمشاركة المجتمعية بهدف منع العنف المترلي. وقد بلغت الحملة الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، التي أطلقتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ونفذتها وزارة شؤون المرأة عددا يزيد على ثمانية ملايين شخص.

٦٠ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده ترحب بأعمال المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي هي نفسها عضوة فيه، وترحب بفرصة استضافة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وقد قدمت مساهمة متعددة السنوات لصندوقه الاستئماني، ولكنها تشعر بالقلق إزاء نقص التمويل للمعهد، وتدعو البلدان المانحة إلى زيادة تبرعاتها إليه.

٦١ - **السيد فيالو** (إكوادور): قال إن حكومة بلده تعترف بالمساواة بين الجنسين في الدستور كمبدأ أساسي للدولة، وتكفل احترام الاختلاف في الأصل الجنسي، والجنسية، والسن، ونوع الجنس، والميل الجنسي. وخلال السنوات الخمس الماضية، نُفذت خطة وطنية من أجل القضاء على العنف القائم على نوع الجنس، باتباع نهج متعدد القطاعات ومتعدد التخصصات. وأضاف إن من الواضح أن مطالبات نساء الشعوب الأصلية والنساء المنتميات إلى أصل أفريقي باحترام حقوقهن كانت ضرورية لإحراز تقدم بشأن إعمال حقوق المرأة عموما.

٦٢ - وأردف قائلا إن وفده يأسف لعدم اعتماد لجنة وضع المرأة لاستنتاجات متفق عليها بشأن تمكين المرأة الريفية في دورتها السادسة والخمسين المعقودة في آذار/ مارس ٢٠١٢، على الرغم من اتخاذ قرار مقدم من إكوادور بشأن نساء الشعوب الأصلية، بوصفهن عناصر فاعلة في القضاء على الفقر والجوع (E/CN.6/2012/L.6).

٦٣ - ومضى قائلا إن حكومة بلده نفذت حملة ضد السيطرة الذكورية والعنف، واضطلعت بالدراسة الاستقصائية الوطنية الأولى للعلاقات الأسرية والعنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة، وكشفت هذه الدراسة عن أن هذا العنف مشكلة اجتماعية ثقافية. وأضاف أن حكومة بلده تضم بين وزرائها سيدتين منذ عام ٢٠٠٨ هما وزيرة الخارجية ووزيرة الدفاع. وإن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران أساسيان لسيادة القانون. وينبغي أن تكون حقوق النساء والفتيات المنتميات إلى الشعوب الأصلية والمهاجرات، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة من الأولويات العالية لدورة الجمعية العامة الحالية.

٦٤ - وأخيرا، قال إن وفده يشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعمها، وللزيارة التي قامت بها لإكوادور في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وهي الزيارة التي أعطت زخما جديدا لتمكين المرأة.

٦٥ - **السيدة أودمونغكولكول** (تايلند): قالت إن القرن الحادي والعشرين يصبح عصر المرأة، حيث يتزايد عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب عليا ويبرزن كقائدات عالميات. ففي تايلند، يمثل النساء الآن ربع عدد أعضاء الجمعية الوطنية. وقامت أول رئيسة وزراء، ينغلوك شيناواترا، بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال العلوم والأعمال التجارية والخدمة المدنية والمجال السياسي والدبلوماسي. وقد جرى تعميم حقوق المرأة ضمن السياسة الوطنية. ويجري كفالة حقوق متساوية وفقا للدستور، بما في ذلك عن طريق سحب تحفظ تايلند على المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٦ - واستدركت قائلة إنه على الرغم من ذلك، لا يزال بعض النساء مهمشات ويقعن ضحايا للعنف والاتجار بالبشر. وينبغي تمكينهن من خلال تثقيفهن بشأن حقوق الإنسان، وتقديم الرعاية الصحية لهن، وإتاحة فرص اجتماعية – اقتصادية متكافئة لهن ومن خلال تدريبهن المهني، كما جرى التأكيد على ذلك في تقريري الأمين العام (A/67/170 و A/67/261). وأضافت قائلة إن إقامة شبكات بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ضرورية لوضع السياسات ومنع العنف، والمقاضاة والحماية، والشراكة.

٦٧ - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها تساعد ضحايا الاتجار والعنف عن طريق إقامة المآوي التي تقدم الرعاية الصحية والمشورة والمساعدة القانونية والتثقيف والتفسير. ويقوم بتحديد هوية ضحايا الاتجار فريق متعدد التخصصات ويتم إعطاؤهن تصاريح عمل مؤقتة تتيح لهن اكتساب الدخل أثناء عملية المحاكمة. ويتم إعادة التايلنديات المتجر بهن في الخارج من خلال التعاون بين الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والسفارات التايلندية.

٦٨ - واسترسلت قائلة إن المراكز الجامعة لإدارة الأزمات الموجودة في المستشفيات تقدم الخدمات لضحايا العنف. ويعد الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والأسر أساسيا في التصدي للعنف المترلي. وقد أطلقت حملات وطنية للتوعية ضد العنف والاتجار، موجهة للعاملات المهاجرات والنساء ذوات الإعاقة.

٦٩ - وتابعت قائلة إن إدارة التحقيقات الخاصة التابعة لوزارة العدل تعمل مع الشرطة من أجل مقاضاة مرتكبي الاعتداء والاستغلال والاتجار. ويجري وضع أطر للإنفاذ القانوني، وأنشئت إدارة محددة في مكتب النائب العام لتسريع الإجراءات في قضايا الاتجار، والتعقب السريع لها في محاكم الدرجة الأولى.

٧٠ - واستطردت قائلة إن حكومة بلدها ساندت اعتماد قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). وقد أنشئ معهد العدالة التايلندي لدعم تنفيذ هذه القواعد على صعيد العالم.

٧١ - ومضت قائلة إنه ينبغي القضاء على القولبة النمطية السلبية التي تفضي إلى تخلف المرأة. وإن حكومة بلدها تسعى إلى إيجاد حلول جذرية للامساواة بين الجنسين والاتجار بالأشخاص والعنف المترلي. وقد أنشئ الصندوق الإنمائي الوطني للمرأة لإكمال خطة النهوض بالمرأة التايلندية. ويتاح للفتيات التعليم المجاني لمدة ١٥ سنة مما أفضى إلى هبوط في معدل تشغيل الأطفال. وقد أدى شمول الجميع بالتغطية الصحية والوقاية الصحية الإنجابية إلى خفض معدل وفيات الأم والطفل.

٧٢ - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها شاركت في مبادرة الميكونغ الوزارية المنسقة لمناهضة الاتجار، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وعملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وأعربت عن أمل وفدها في إمكان أن تترجم آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية إلى أفعال من أجل إقامة مجتمع تأمن فيه المرأة من العنف.

٧٣ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن المرأة تتمتع بالمساواة الكاملة مع الرجل في بلدها فقد تبوأت منصب نائب رئيس الجمهورية. بيد أن المجموعات الإرهابية المسلحة بدعم أجنبي وذات تفكير ديني إرهابي تهدد بأن تعيد بلادها إلى الوراء. وقد أصبحت المرأة العاملة تخشى الذهاب إلى مكان عملها وتخشى الفتاة الالتحاق بمدرستها وجامعتها. وأضافت إن محنة اللاجئات السوريات في مخيمات اللاجئين بالدول المجاورة يجري استغلالها من قبل مرتكبي الجرائم الجنسية.

٧٤ - واسترسلت قائلة إنه على الرغم من قسوة الظروف في بلدها، ما زالت سوريا تركز على تحرير المقيمين في الجولان السوري المحتل، بمن فيهم النساء والفتيات، الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأن حكومتها تفعل ما في وسعها للتخفيف من الظروف، لا سيما عن طريق تقديم المنح الدراسية للعشرات من طالبات الجولان السوري المحتل للدراسة في الجامعات السورية. ودعت الأمين العام إلى أن يضمن تقاريره بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال الإشارة إلى معاناة المرأة السورية في الجولان المحتل، وأن يولي الاهتمام أيضا إلى الآثار السلبية للجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان.

٧٥ - **السيد المشعان** (الكويت): قال إن بلده أنشأ مؤخرا محكمة خاصة بالأسرة، ويعتزم مواصلة إصدار تشريعات خاصة بالأسرة. وإن سياسة الدولة بشأن المرأة والشباب تركز على تمكين المرأة، ورصد المكاسب والإخفاقات، وتقديم المساعدة للمرأة المحتاجة، بما في ذلك عن طريق إنشاء صندوق إسكاني للمطلقات والأرامل والمتزوجات من غير الكويتي وغير المتزوجات مما سيخدم أكثر من ٦٠ ٠٠٠ إمرأة. وأضاف أن المرأة تقدم إسهاما هاما في المجتمع الكويتي كأم تربي أجيال المستقبل، وقامت أيضا بتمثيل الكويت في المحافل الدولية المختلفة على نحو حظيت فيه بالتقدير. ولعل من أهم المحطات في مسيرة عطاء المرأة الكويتية قرار المجلس الأعلى للقضاء في الكويت بفتح باب القبول للمرأة في النيابة العامة.

٧٦ - وأردف قائلا إن الكويت صدقت على مجموعة من الصكوك الدولية بشأن حقوق المرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكولاها بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وقال إن وفده يسره أن يشير إلى التبرع المقطوع بمبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار الذي تبرع به هذا العام لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

٧٧ - **السيدة بويكو** (أوكرانيا): قالت إن تحقيق المساواة للمرأة أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتقدم المجتمع ككل. وإن أوكرانيا، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تكفل جعل تشريعاتها وخططها الخمسية متفقة مع الصكوك الدولية، مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين، والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة

الاستثنائية الثالثة والعشرين. وقالت إن مكتب مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان، الذي ترأسه هو ذاته إمرأة، له ممثل معني بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز. وتفي أوكرانيا بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي تشعر بالامتنان للمساعدة في تحقيق الأهداف ذات الصلة بالجنسين المقدمة من الاتحاد الأوروبي والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ولتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع برنامج حكومي لكفالة المساواة بين الجنسين في أوكرانيا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

٧٨ - واسترسلت قائلة إن التنسيق الوطني والاقليمي والدولي أساسي لمكافحة الممارسات الشائنة للاتجار بالنساء والفتيات والعنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وأضافت إن وفدها يدعم أنشطة الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة وتمديد ولاية المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، إلى عام ٢٠١٤. وقد صدقت أوكرانيا على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، ووقعت على اتفاقية مجلس أوروبا لعام ٢٠١١ بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المترلي. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لحقوق الريفيات والعاملات المهاجرات.

٧٩ - **السيدة باتونغلاغ** (منغوليا): قالت إن حكومة بلدها قررت أن تسهم ماليا في الميزانية السنوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي كان إنشاؤها معلما على طريق التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وأضافت أن تمكين المرأة عنصر هام في خطة التنمية في منغوليا. وإن قانونها بشأن المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١١ يخصص حصصا للمرأة في المناصب العامة، وإن عدد العضوات في البرلمان بلغ بعد انتخابات عام ٢٠١٢ ثلاثة أمثال ما كان عليه. وأنه يجري أيضا تقديم الدعم للتمكين الاقتصادي للمرأة في شكل تقديم مئات الملايين من الدولارات في قروض ميسرة لمباشرات الأعمال الحرة. ومنغوليا هي المقدم الرئيسي لقرار الجمعية العامة الذي يصدر كل سنتين بشأن تحسين وضع المرأة في المناطق الريفية، وقد نظمت اجتماعا جانبيا بشأن المرأة الريفية في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة.

٨٠ - **السيد الدهام** (العراق): قال إن بلده يسعى منذ عام ٢٠٠٣ إلى تحقيق المساواة للمرأة في الحياة العامة. وقد نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على تخصيص نسبة ٢٥ في المائة من مقاعد البرلمان العراقي للمرأة، كما تقلدت المرأة مناصب رفيعة في الحكومة العراقية في الفرعين التنفيذي والقضائي. ولضمان إلغاء كل التشريعات العراقية التي تضع تمييزا على أساس الجنس في العراق سعت الحكومة العراقية إلى إعادة دراسة كل التشريعات وفق منظور حقوق الإنسان. وسيستأنف العراق تقديم تقاريره الدورية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، كما وافق العراق على سحب تحفظه بشأن مساواة المرأة في الحقوق مع الرجل وعلى الفقرة المتعلقة بضمان حق المرأة في منح الجنسية لأطفالها الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضاف إن المرأة ممثلة في المفوضية المستقلة الوطنية التي تراقب حقوق الإنسان في العراق.

٨١ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده سعت إلى ضمان التطبيق الفعال للنصوص التشريعية التي تحظر التمييز والعنف ضد المرأة، وتوفير المساعدة للمطلقات والأرامل، وتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم. وقد أنشئت شرطة مجتمعية لمنع العنف ضد المرأة، واعتُمد قانون لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٢. وأضاف أن العراق يبذل كل جهد للامتثال للضمانات الدستورية لكفالة حقوق الإنسان، إضافة إلى التزامات العراق بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقال إن النساء والأطفال يعانون بشكل

غير متناسب من آثار عدم الاستقرار فتتعرض النساء لخطر الترمل والأطفال لخطر اليتم نتيجة للعنف. وعلى الرغم من هذه التحديات فقد تم إنشاء بنية مؤسساتية تعنى بشؤون المرأة، وإنشاء لجنة للمرأة والأسرة والطفولة في البرلمان، ودائرة رعاية الأرامل والمطلقات في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وتم إنشاء إطار قانوني لكفالة المساواة بين الجنسين وتنفيذ سياسات تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة. أما في إقليم كردستان، فيجري تنفيذ إصلاحات قانونية بهدف تحجيم ظاهرة تعدد الزوجات، ومنع ختان الأنثى، وإلغاء التخفيف من عقوبات جرائم الشرف. وقال إن دستور إقليم كردستان ينص على تخصيص حصص للمرأة في الحياة العامة تماثل الحصص المنصوص عليها في الدستور العراقي.

٨٢ - **السيد راشيانتو** (إندونيسيا): قال إنه قد أُحرز تقدم في السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، على الرغم من أن عدم توصل لجنة وضع المرأة في الدورة السادسة والخمسين الأخيرة إلى استنتاجات مواتية للبلدان النامية يعد مخيبا للأمل. وإن المساواة بين الجنسين من أساسيات الديمقراطية. وعلى الرغم من أن القانون الانتخابي الإندونيسي يقضي بأن يكون ٣٠ في المائة من المرشحين من عدد الذين ترشحهم الأحزاب السياسية من النساء، لا يزال تمثيل النساء في البرلمان أدنى من ٢٠ في المائة. ولا تزال المرأة تمثل تمثيلا ناقصا في قوة العمل، على الرغم من زيادة أعداد النساء نتيجة لتقديم قروض موجهة للأعمال التجارية الصغيرة، والتوسع في التعاونيات، وبرامج بناء القدرات. وحث على تعزيز حماية المهاجرات، وأضاف إن بلده قد انضم مؤخرا إلى مبادرة شراكة تحقيق المستقبل المتكافئ التي تكمل الصكوك الدولية القائمة. وتستهدف استراتيجية إندونيسيا الوطنية القضاء على القولبة النمطية للجنسين والعادات الأبوية، والتمييز والعنف القائمين على نوع الجنس، وجميع الممارسات التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتنمية الاقتصادية.

٨٣ - **السيدة دالي** (تونس): قالت إنه على الرغم من الجهود الدولية المبذولة، لا تزال المرأة تعاني بشكل غير متناسب من الفقر والأمية والبطالة والأمراض وغالبا ما تقع ضحية للتمييز والعنف والاتجار بالبشر. وأضافت إن بلدها يعمل، منذ اندلاع ثورته، على ضمان تحقيق المساواة للمرأة، وإدماجها في الحياة السياسية والاقتصادية، ويحرص، على وجه الخصوص، على كفالة حصول المرأة الريفية الفقيرة على المساعدة. وقد وضعت استراتيجية من أربعة أجزاء لمكافحة العنف ضد المرأة، تركز على جمع البيانات، وتقديم الخدمات، والتوعية، وإنفاذ القوانين ذات الصلة. وقد أنشئ مؤخرا مركز لتقديم المشورة، ومركز للرعاية النفسية للنساء ضحايا العنف المترلي. وتعمل الحكومة التونسية على تهيئة بيئة تفضي إلى الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وذلك، في جملة أمور، عن طريق إتاحة الموارد لمباشرات الأعمال الحرة الريفيات. ووجهت الانتباه إلى الانتهاك المنهجي لحقوق النساء والأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأعربت عن إعجابها بصمود الأمهات الفلسطينيات اللاتي يؤدين أدوارهن في ظل ظروف صعبة.

٨٤ - **السيدة ميلوغو سورغو** (بوركينا فاسو): قالت إن بلدها أنشأ وزارة للنهوض بالمرأة في عام ١٩٩٧. وهو الآن في طور تنفيذ سياسة وطنية طموحة بشأن الجنسين تهدف إلى نشر ثقافة المساواة بين الجنسين، وبناء القدرات الوطنية على معالجة قضايا الجنسين، وتعبئة الموارد المالية والبشرية لمكافحة التمييز القائم على نوع الجنس. وقد أنشئ مجلس وطني للشؤون الجنسانية لتنفيذ تلك السياسة. وسُنت قوانين لتعزيز حصول المرأة على الأرض والائتمان والتكنولوجيا والتدريب، ويولَى اهتمام خاص لتعليم الفتيات ومحو أمية المرأة. وتُقدم مساعدات مالية لعمليات التوليد

ورعاية حديثي الولادة، ووضعت استراتيجيات وبرامج لحماية الصحة الإنجابية والجنسية للمرأة.

٨٥ - وأردفت قائلة إن بوركينا فاسو صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٤، واتخذت تدابير عديدة لإنهاء الممارسات القائمة على التمييز. وقد أنشأت المآوى والتزل للنساء ضحايا العنف المترلي، والرضع المهجورين، والشابات الحوامل حملا غير مرغوب فيه، والنساء المنبوذات بسبب شعوذة مزعومة. وتطبق بوركينا فاسو استراتيجية لعدم التسامح مطلقا مع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتأمل في اعتماد مشروع القرار الذي يجري تقديمه من المجموعة الإفريقية بشأن هذه الممارسة الوحشية بالإجماع.

٨٦ - **السيدة ياكيفو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إن مبدأ المساواة بين الجنسين منصوص عليه في دستور بلدها لعام ٢٠٠٦، ويجري تطبيق سياسة وطنية للشؤون الجنسانية منذ عام ٢٠٠٩. وينعكس إدماج المنظور الجنساني في التشريعات الوطنية في قانون العمل والقوانين المتعلقة بحماية الطفل، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة بين الجنسين في القوائم الانتخابية. وقد اضطلعت حكومتها، بالاشتراك مع اليونيسيف، بحملة إلحاق جميع الفتيات بالمدارس في عام ٢٠٠٦. ورُسمت خارطة طريق بشأن الجنسين والتعليم، ويتم إتاحة التعليم الابتدائي بالمجان منذ عام ٢٠٠٩ في أنحاء البلاد، باستثناء مقاطعتي كينشاسا ولوبومباشي.

٨٧ - واستطردت قائلة إن جمهورية الكونغو الديمقراطية صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٦، وتقدم تقاريرها الوطنية بانتظام. وأنشأت آليات وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، واستراتيجية وطنية لزيادة المشاركة السياسية للمرأة. وأضافت أن الحكومة تشجع الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفقر، ومن خلال تقديم التمويل المتناهي الصغر للنساء والأرامل الريفيات. وفي عام ٢٠٠٧، تم تنفيذ برنامج وطني للنهوض بالمرأة الكونغولية تناول مجالات الاهتمام الإثني عشر الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأنشئت آليات لتشجيع النساء على التعبير عن شواغلهن والمشاركة في التنمية الاقتصادية، لا سيما في المناطق الريفية.

٨٨ - وأردفت قائلة إنه منذ عام ٢٠٠٩، تنفذ خطة تحقيق الاستقرار والتعمير للمناطق الخارجة من التراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية استراتيجية لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس تشمل مكافحة الإفلات من العقاب، وحماية الأشخاص الضعفاء مثل النساء والأطفال، وتعميم المنظور الجنساني في منظومة القضاء وإنفاذ القانون، وتبسيط جمع البيانات، والملاحقة القانونية، وتوفير الخدمات الطبية والنفسية والتأهيلية للضحايا. وتولى النساء أنفسهن زمام حملة مكافحة العنف، وفي عام ٢٠١٢ اضطلعن بحملة لعدم التسامح مطلقا مع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. بيد أن هذا العنف ما زال قائما بسبب المعايير الثقافية واستمرار التراع، ودعت إلى اتخاذ إجراءات دولية للقضاء عليه.

٨٩ - **السيد أباكان** (تركيا): قال إن تركيا كانت أول بلد يصدق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المترلي لعام ٢٠١١، واعتمدت مؤخرا قانونا جديدا يجرم جميع أشكال العنف البدني والشفوي والجنسي والاقتصادي والنفسي ضد المرأة. وأضاف إن وفده يعلق أهمية خاصة على القرار المتعلق بتكثيف الجهود الرامية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، الذي سيهيئ المناخ لدورة لجنة وضع المرأة المقرر

عقدها بشأن هذا الموضوع في آذار/مارس ٢٠١٣. وأشار أيضا إلى أن أول يوم دولي مطلقا للطفلة قد احتُفل به للتو في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تنفيذا لقرار شارك في تقديمه وفده العام الماضي. وقال إنه سيكون من المفيد البدء في استخدام مفهومي ''الفتيات'' و ''النساء'' معا بدلا من التعامل معهما كمسألتين مستقلتين. وقال إن وفده ينظم أنشطة تتصل بالمسنين، ويرى أن بوسع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تأخذ زمام المبادرة في تعزيز الدعوة من أجل المسنات. وقال إن مما يتسم بأهمية بالغة تعميم المنظور الجنساني في مناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.